

تسويات «فضيحة الاستجواب»: إقالة الجبوري... والعبيدي محافظاً لنيونوى

تشير آخر المعطيات بشأن قضية استجواب خالد العبدي إلى أن الأمانة التي ولدها باتهامه نواباً ورئيس البرلمان سليم الجبوري، ستشهد تسوية على المدى القريب والبعيد. تبدأ بإقالة الجبوري وتنتهي بتعيين العبدي محافظاً لنيونوى

بغداد - اشرف كريم

سيكون البرلمان العراقي على موعد مع جلسة جديدة حاسمة، هي الأولى بعد جلسة استجواب وزير الدفاع خالد العبدي الشهيرة، التي دخلت بعدها البلاد في دوامة صراعات ستعيد ترتيب المشهد السياسي، فيما سيكون ملف الموصل وتحريرها جزءاً من تلك الترتيبات. وأعلن مجلس النواب، في بيان نشرته الدائرة الإعلامية، أنه سيستكمل استجواب وزير الدفاع في جلسته التاسعة من الفصل التشريعي الأول للسنة التشريعية الثالثة، إضافة إلى مناقشة قانوني العفو العام والمساءلة والعدالة والتصويت عليهما. وكان البرلمان قد رفع، الثلاثاء الماضي، جلسته بعد توجيه النائب المستجوب سبعة أسئلة من أصل 14 سؤالاً للعبدي، قبل أن ترفع الجلسة إلى اليوم، وبحسب الآليات القانونية

اجتمع السفير الأميركي مع قادة «اتحاد القوى» في مكتب النجيفي

التي ذكرتها اللجنة القانونية في البرلمان، فإن استئناف استجواب العبدي يتطلب تصويت نصف النواب الحاضرين زائداً واحداً. وفي حال صوت النواب الحاضرون على استئناف الجلسة، يُستدعى العبدي لاستكمال استجوابه. لكن المعطيات التي توافرت، خلال الساعات الماضية، تشير إلى أن البرلمان «قد لا يجازف» في استكمال استجواب العبدي، وأنه سيكتفي بجلسة الاستجواب وسيصار إلى عرض نتائج الاستجواب على التصويت لإظهار مدى اقتناع النواب بأجوبة العبدي.

وكان مجلس القضاء الأعلى وهيئة النزاهة ولجنة النزاهة في البرلمان قد شهدوا، خلال اليومين الماضيين، استضافة كل من وزير الدفاع ورئيس البرلمان، والنائب عن تحالف القوى محمد الكربولي، ودوّنت إفاداتهم بشأن تبادلهم للاتهامات وتوزّطهم في صفقات فساد تحض المؤسسة العسكرية، في وقت أصدرت فيه محكمة عراقية أمر استقدام بحق العبدي على خلفية الاتهامات الأخيرة التي وجهها للجبوري ونواب آخرين.

وفي وقت توقع فيه خبراء ومختصون أن تطول الإجراءات القضائية في ما يتعلق بتلك الاتهامات، كشفت مصادر لـ «الأخبار» أن «هناك اتجاهًا لإجراء ترتيبات جديدة داخل البيت السنّي، ستشمل إقصاء قيادات بارزة بعد الأزمة الأخيرة التي ولدها استجواب العبدي». وأوضحت المصادر أن «اجتماعاً مهماً عقد، في ساعة متأخرة من ليل أول من أمس، وانتهى بالاتفاق مبدئياً على إقالة رئيس البرلمان سليم الجبوري

ووزير الدفاع خالد العبدي». وبحسب المصادر، فقد جرى طرح أربعة أسماء لخلافة الجبوري، وهي: رئيس البرلمان السابق والقيادي في اتحاد القوى محمود المشهداني، ورئيس كتلة اتحاد القوى البرلمانية أحمد المساري، ونائب رئيس لجنة الأمن والدفاع البرلمانية حامد المطلك، ووزير التربية السابق محمد تميم. وأكدت هذه المصادر أن هذا الأخير هو الأوفر حظاً لرئاسة البرلمان خلفاً للجبوري. كذلك، لفتت إلى أن الجبوري سيعود نائباً في البرلمان، في حين سيتم إسناد منصب محافظ نيونوى (بعد تحرير المحافظة من سيطرة «داعش») إلى خالد العبدي، المصادر كشفت، أيضاً، أنه جرى الاتفاق على «عزل حركة الحل بزعامه جمال الكربولي، ورئيس كتلة الحركة البرلمانية محمد الكربولي، وإبعادهما عن اتحاد القوى».

في غضون ذلك، شنّ رئيس ائتلاف «متحدون»، أسامة النجيفي، أمس، هجوماً هو الأول من نوعه على الجبوري، معتبراً إياه أنه لم يعد صالحاً لرئاسة البرلمان. النجيفي قال إنه «حتى لو لم يثبت القضاء التهم الموجهة ضد الجبوري، فإننا نرى أن الرجل فشل في إدارة البرلمان، وتقاطع مع القوى السياسية، ولم يكن كفواً».

وصعد النجيفي في تصريحاته ضد مشاركة «الحشد الشعبي» في معركة تحرير الموصل، متهماً

تقرير

فصائل في «الحشد» بارتكاب انتهاكات وجرائم في المعارك التي خاضها في الفلوجة وتكريت. وفي السياق ذاته، أبلغ قادة «اتحاد القوى» السفير الأميركي في العراق ستوربات جونز، أمس، أن تداعيات استجواب العبدي، وما أعقبها من اتهامات، «قضية قضائية وليست سياسية». وقال مصدر لـ «الأخبار»

إن السفير الأميركي اجتمع، صباح أمس، مع قادة الاتحاد في مكتب النجيفي، بحضور صالح المطلك والأمين العام لـ «الحزب الإسلامي» (ينتمي إليه الجبوري) إياد السامرائي، وأحمد المساري، والقيادي عز الدين الدولة، وأحمد أبو ريشة رئيس «صحوات» الأنبار، لبحث تداعيات الأزمة الأخيرة.

وعلى هذا الصعيد، رأى المحلل السياسي عبد العزيز العيساوي أن «إجراءات القضاء العراقي الأخيرة من قبيل استدعاء العبدي، والأشخاص الذين اتهمهم، تجعلنا أمام تساوي كفتي الميزان، أي إن القضاء لم يبدِ انحيازاً لطرف دون آخر نتيجة ضغوط أو مساومات». وأشار العيساوي، في حديث إلى



البرلمان قد لا يستكمل استجواب العبدي (يسار) فيما ظرحت 4 أسماء لخلافة الجبوري (يمين) (إف ب)

«باكو» تجتمع روحاني وبوتين مكافحة الإرهاب وال

شهدت العاصمة الأذربية باكو، أمس، اجتماعاً هو الأول بين الرئيس الأذري إلهام علييف، والروسي فلاديمير بوتين، والإيراني حسن روحاني، نتج منه توقيع بيان مشترك لتعزيز التعاون بين الأطراف الثلاثة في محاربة الإرهاب، وصولاً إلى التعاون التجاري والاقتصادي. وتصدر جدول أعمال القمة محورية الترانزيت في إيران، وتحولها إلى ممر إقليمي لنقل البضائع، ومركز للتطورات الاقتصادية الإقليمية.

وقبل توقيع البيان، ألقى الرؤساء الثلاثة كلماتهم في القمة التي ناقشوا خلالها القضايا ذات الاهتمام المشترك، والقضايا الإقليمية والدولية. وأكد بوتين أن التعاون الثلاثي بين روسيا وإيران وأذربيجان سيسمح بتنفيذ عدد من المشاريع الجديدة في منطقة قزوین. وخلال اجتماع ثنائي مع علييف، قال: «أمامنا العديد من المواضيع المطروحة للنقاش بالصيغة الثلاثية».

وأضاف: «يمكننا إقامة مشاريع جديدة في قزوین، وأعني هنا مشاريع في مجال النقل، والطاقة، وتنويع العلاقات التجارية والاقتصادية الثلاثية».

ومن المواضيع الأخرى، تناول الأطراف الثلاثة موضوع تكثيف الحوار في ما بينهم بشأن الوضع القانوني لبحر قزوین، بالإضافة إلى التسوية في منطقة قره باخ.

تصدرت جدول أعمال القمة محورية الترانزيت في إيران (الناضك)



السورية ستكون حاضرة أيضاً خلال المحادثات، وذلك قبل توجه الرئيس الروسي إلى مدينة بطرسبورغ، حيث اجتمع مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان.

من جهته، أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني أن القمة الثلاثية تشكل فرصة لبحث الرؤى وتبادل الأفكار ومتابعة العلاقات والتواصل لتطوير المصالح المشتركة، داعياً إلى حل كافة الخلافات والتحديات الإقليمية، عبر الحوار والمفاوضات. ورأى روحاني أن السياسة الخارجية الإيرانية حيال الدول، وخصوصاً الجيران، قائمة على التعاون المشترك وتوثيق الجهود وتنمية المصالح وتحقيق الأرباح المشتركة، في إطار سياسة الريح - ربح معها. ودعا روحاني إلى تحكيم آلية الحوار والمفاوضات المتعددة الأطراف، مؤكداً أن هذه الآلية مفيدة جداً وضرورية لحل القضايا والتحديات.

وبعد انتهاء القمة، أعلن الرؤساء الثلاثة في بيان أن «الأطراف